



مجلة المختار للعلوم الاقتصادية

AL-MUKHTAR JOURNAL OF
ECONOMIC SCIENCE

OMAR AL-MUKHTAR UNIVERSITY, LIBYA

E-ISSN: 2415-4059

Website: <http://mjes.omu.edu.ly>

المشاركة السياسية آلياتها ومقوماتها

خالد خميس عبدالرازق

ماجستير علوم سياسية-عضو هيئة تدريس متعاون جامعة جالو

الكلمات الدالة:

المشاركة السياسية
التنشئة السياسية

الملخص:

يعتبر مفهوم المشاركة من المفاهيم السياسية التي ارتبطت بظهور الأنظمة الديمقراطية منذ القدم، حيث تلعب المشاركة دوراً رئيسياً في تعزيز نظام الحكم وتأكيد شرعيته السياسية. هناك متطلبات تعزز مشاركة الأفراد في الحياة السياسية وتتمثل فيما يلي: -

1. الشعور بالانتماء للوطن، وشعور المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع واجب تفرضه العضوية في هذا الوطن.
2. وضوح السياسات العامة، ويتحقق ذلك من خلال المعلومات الجيدة عن الخطط والأهداف وتوافقها مع احتياجات المواطنين.

Abstract:

The concept of participation is one of the political concepts that have been associated with the emergence of democratic systems since very old times, given that participation plays a major role in strengthening the system of government and confirming its political legitimacy. There are requirements that enhance the participation of individuals in political life, which are represented in the following:-

1. A sense of belonging to the homeland, and the feeling of citizens that their participation in the political, social and economic life of the community is a duty imposed by membership in this country.
2. Clarity of public policies, which is achieved through good information about plans and objectives and their compatibility with the needs of citizens.

المقدمة

يعتبر موضوع المشاركة السياسية من المواضيع والقضايا الجوهرية التي يتناولها كل من علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية بالدراسة والتحليل. لقد برز هذا المفهوم لأول مرة إبان الثورة الفرنسية سنة 1789م، وما نتج عنها من إعادة ترتيب وصياغة البناء الاجتماعي بمختلف نظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حيث أصبح أصحاب السلطة السياسية يحاولون إدماج مختلف شرائح الشعب في بعض أوجه النشاط السياسي ضمن الحياة السياسية للمجتمع، وعلى هذه الأساس ارتبط مفهوم المشاركة السياسية باكتساب قطاع الجماهير لبعض الحقوق السياسية ويعني ذلك تحديداً المشاركة في الانتخابات فقط.

لهذا تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم المشاركة السياسية وأهميته في تحقيق الديمقراطية من خلال طرح التساؤل

التالى:-

ما مفهوم المشاركة السياسية وما هي آلياتها ومقوماتها؟

محاور الدراسة

أولاً- مفهوم المشاركة السياسية:

على الرغم من اختلاف وجهات النظر حول تفسير ماهية مفهوم المشاركة السياسية، إلا أن كثيراً من دراسي علم الاجتماع وعلم السياسة يتفقون مع الأفكار والدلالات التي ترى بأن المشاركة السياسية هي العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف النظام السياسي (فتاح كمال: 2012: 43).

لذلك تمتع مصطلح (المشاركة السياسية) على الدوام بحضور واسع ومكثف في الدراسات الاجتماعية عامة والسياسة خاصة، مستقلاً بذاته أحياناً لمصطلحات أخرى مقارنة، تعكس مضمونه جزئياً أو كلياً، مثل (الديمقراطية، التعبئة الجماهيرية، المساهمة الشعبية) مما يجسد الإدراك العميق لضرورة المشاركة السياسية، ودورها في نجاح هذه العملية أو فشلها في تنفيذ سياساتها وتحقيق لأهدافها، انطلاقاً من حقيقتين:

الأولى: إن ظاهرة الاستبداد والسلطة المطلقة تنتج أساساً عن غياب المشاركة المجتمعية في العملية السياسية أو تقييدها أو شكليتها، وهي أخطر المشكلات التي تعاني منها الدول والمجتمعات المتخلفة، التي تعاني ليس من الآثار السلبية لهذه الظاهرة فحسب، بل ومن اتساعها وتفاقمها المستمرين أيضاً.

الثانية: إن الأخذ بالمشاركة السياسية فاعليتها التطبيقية، باتت معايير أساسية للتمييز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، التي تغيب هذه الصيغ فيها وعنهما، أو تكون حاضرة فيها، ولكن دون فاعلية تطبيقية (علي عباس مراد: 2011: 185).

تعتبر المشاركة السياسية من أهم العمليات الاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمعات المعاصرة ولهذا يهتم علم الاجتماع السياسي بدراستها وتحليلها، وسوف نتناول العديد من التعريفات الخاصة بالمشاركة السياسية منها ما يلي:

- عرف صموئيل المشاركة السياسية نوع من النشاط يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي ومن التعريف يتبين اقتضاره على المواطن العادي ولم يشمل العاملين بالسياسة أو رجالها المتحكمين فيها بوجه عام، فقط كانت كلمة القرار الحكومي هي الإشارة الوحيدة إلى رجال السياسة.

- تعرف المشاركة السياسية بأنه تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.

- في حين يذهب "هيرون فيشر" بأن المشاركة السياسية تتمثل في أي فعل تطوعي موفق أو فاشل منظم أو غير منظم مؤقت أو مستمر مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين (نوري الوافي: 121:2010). وتعرف المشاركة السياسية بأنها الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثلهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويمكن تصنيف هذه الأنشطة إلى مجموعتين (صادق البسام: 494:1994).

1. أنشطة تقليدية أو عادية مثل التصويت، متابعة الأمور السياسية، الدخول مع الغير في مناقشات سياسية، حضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة، المشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية أو كليهما، الانضمام إلى جماعة المصلحة، الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية، الاتصال بالمسؤولين والترشيح للمناصب العامة، ونقل المناصب السياسية وبعد التصويت أكثر صور المشاركة شيوعاً حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية وإن اختلفت دلالاته ودرجة تأثيره، فهو في الأنظمة الديمقراطية آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، وفي النظم غير الديمقراطية أداة للدعاية وكسب الشرعية. أكثر منه أداة للاختيار الواعي والتأثير في شؤون الحكم والسياسة. ومما يذكر أن بعض صور المشاركة قد تغيب في بعض النظم. كما تتفاوت أهمية نفس نمط المشاركة من بلد إلى آخر، وفي نفس البلد من فترة إلى أخرى.

2. أنشطة غير تقليدية: بعضها قانوني مثل الشكوى، والإضراب في بعض النظم، وبعضها غير قانوني كالتظاهر ونهب أو تخريب الممتلكات العامة والاعتقال والخطف والحرب الأهلية والتمرد والثورة وبياسر المواطنون هذه الأعمال للتعبير عن مطالبهم أو الاحتجاج على سياسة أو قرار ما حينما تنعدم المسالك الشرعية أو يكون اللجوء إليها غير ذي جدوى.

وتسلم الأدبيات السياسية بالمردود الإيجابي للمشاركة على صعيد الأفراد والمجتمع ككل. فالمشاركة تغذي لدى الفرد معاني الكرامة والانتماء والاقتدار، وترتقي بمستوى وعيه السياسي، وتنبه كلا من الحاكم والمحكوم إلى واجباته ومسؤولياته. وبفضلها، يصبح الحكام أكثر تجاوباً وأشد حساسية لاحتياجات ومصالح المحكومين.

اجمع العديد من المهتمين بقضية الديمقراطية والممارسة الديمقراطية في النظم السياسية على العلاقة الوطيدة التي تربطها المشاركة السياسية، والتي تتأسس على عدد من الأسس، من بينها الثقافة السياسية التي تسود المجتمع، والتي تعتبر جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع حيث تلعب ما تحمله الثقافة العامة من قيم ومعتقدات، وتوجهات وأفكار وتصورات، وسلوك ترسخت عبر تاريخ طويل من تطور المجتمع، دوراً مؤثراً في تكوين الثقافة السياسية، وبالتالي في عملية المشاركة السياسية (محمد مامي: 156:2002).

لا تقتصر الديمقراطية على السياسة في المستوى القومي، بل إن من أهم مظاهر الديمقراطية هي المشاركة الشعبية، فالحكومات التي تتبنى الديمقراطية يتوقع منها دعم الحركات الشعبية خاصة مساندة الفقراء، إن معرفة مدى التزام السياسة العامة بمبدأ المشاركة والتوجيه الشعبي يعتبر أمر هام جداً في فهم البيئة السياسية التي تضع في ظلها السياسة الاقتصادية. وفي تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لعام 1993م يشير إلى أن المشاركة ليست مصطلحاً جديداً، فهي وجدت كمصطلح منذ الستينات. ولكن في ذلك الوقت كانت المشاركة تشير فقط إلى الناس الذين ينخرطون في مشروع معين أو برنامج محدد. أما في التسعينات أصبحت المشاركة تعني جزءاً من إستراتيجية تنمية واسعة والهدف هو أن الناس يصبح لديهم إمكانية دائمة في الوصول إلى السلطة وإلى اتخاذ القرارات، وتمكينهم من الحصول على فرص واسعة لأنفسهم. المشاركة إذن هي غاية ووسيلة على السواء. هي

وسيلة لزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي غاية بذاتها كونها تسمح للناس للإحساس بمزيد من الإنجاز الذاتي (حاتم محسن : 2010:179).

ثانياً- صور المشاركة السياسية:

1. المتابعة السياسية للقضايا والأحداث.
2. المشاركة في التصويت والترشيح في الانتخابات العامة النوعية.
3. الاشتراك في الحملات السياسية مثل نوعية الجمهور بقضية التسجيل في جداول الانتخابات والمشاركة في التصويت.
4. الاشتراك في المظاهرات والمسيرات والإضرابات بهدف التأثير على القرار السياسي.
5. المشاركة في الندوات والمؤتمرات والصالونات السياسية.
6. الإسهام في مشروعات الخدمة الاجتماعية والجهود الذاتية.
7. الانضمام إلى حزب سياسي أو جماعة ضغط بصورة نشطة

ثانياً- درجات المشاركة السياسية:

ينقسم الناس من حيث المشاركة السياسية إلى:

1. المشاركون أو أصحاب الفعالية السياسية، وهؤلاء الذين يشاركون في حملات سياسية أو مظاهرات عامة.
2. السليبيون الذي لا يسعون إلى المشاركة، واعتادوا عدم ممارسة حقهم في التصويت مثلاً.
3. اللامبالاة السياسية: أي عدم الاهتمام بكل ما يحدث في المجتمع عموماً
4. الشك السياسي: أي عدم الثقة في أحوال وأقوال السياسيين، والشعور بأن العمل السياسي عمل رديء.
5. الاغتراب السياسي: أي شعور الفرد بالغربة عن حكومته ونظام مجتمعه السياسي القائم، وشعوره بأن السلطة لا يعنيه أمره ولا قيمة له، ومن ثم يفقد حماسة للمشاركة.. وهذه الدرجات جميعاً تتأثر بعوامل التنشئة والتربية السياسية.

تعرف التنمية على أنها توحيد جهود جميع المواطنين مع الجهود الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للجماهير، وربطهم بظروف مجتمعهم ونمط الحياة فيه، وتمكينهم من المساهمة في تحقيق التقدم والرفي لمجتمعهم، وبالتالي هناك ارتباط وثيق وتأثير متبادل المشاركة والتنمية حيث تتيح التنمية فرصاً أكبر لتوسيع مجالات المشاركة، كما تخلق الحافز للمشاركة. في الوقت الذي تسمح المشاركة بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية.

وترتبط المشاركة السياسية في الغالب بوجود النظام السياسي الذي يعرف درجة مرتفعة من المشاركة في مؤسساته المختلفة فالمجتمع الذي تدار مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية على أساس سلطوي لا يسمح ولا يشجع على المشاركة السياسية لأفراد مجتمعه. والمجتمع الذي تدار مؤسساته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للأسس الديمقراطية فإنه يفرض ظهور النظام السياسي الديمقراطي بمعناه الحقيقي والذي يعتمد على التعددية الحزبية، ويكفل تحقيق الاستقرار السياسي. ولاشك أن الحكومات خاصة في الدول النامية لديها الكثير من المسؤوليات الكبرى على المستوى القومي، وعليها أعباء كثيرة والتزامات جمه نحو

المجتمع، وذلك للتوسع في خطط وبرامج التنمية الشاملة وفي مقابل ذلك يبقى على الجماهير واجب أن تتحمل بعض الأعباء عن الحكومة، وأن تجند كل طاقتها وخبراتها لمساندة الحكومة. وأن تسعى قدر استطاعتها للمشاركة رغم أن عراقيل قد تواجهها في هذا الصدد فالديمقراطية أريقت في سبيلها الدماء في المجتمعات المتقدمة ولم تقرض بقرار من أعلى ولم تكن الحرية منحة في يوم من الأيام. ولكي ترتى جهود التنمية ثمارها لا بد وأن تعبر عن اهتمامات الجماهير وقضاياهم واحتياجاتهم الفعلية. فالجماهير هدف التنمية وهم أدوات تنفيذ برامجها، وبدون مشاركتهم لا تستطيع الحكومة طرح الفكر التنموي أو محاولة تنفيذه (احمد شلبي : 473:2012).

ثالثاً- متطلبات المشاركة السياسية الفاعلة:

تتطلب المشاركة ضرورة توافر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، وتساعد على تحقيق أهدافها بما يدفع بمعدلات التنمية الشاملة. وأهم هذه المتطلبات:

ضرورة ضمان توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير مثل الغذاء والسكن الملائم والصحة والتعليم وفرص العمل وحرية التعبير وغيرها من الاحتياجات التي تحقق الإشباع المادي والنفسي للإنسان ويتيح له قدراً من الاستعداد للمشاركة في الحياة العامة داخل وطنه.

1. الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن.
2. وضوح السياسات العامة وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواظمتها لاحتياجات المواطنين.
3. ارتفاع مستوى وعي الجماهير بإبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعى الأفراد لبلوغ هذه القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات... بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.
4. الإيمان بجذوى المشاركة: فإحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين، ويعمق من شعوره بمشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.
5. ضرورة التزام وسائل الاتصال بالصدق والموضوعية في معالجة للقضايا والأحداث والمشكلات المختلفة، وإفساح المجال أمام كافة الآراء والاتجاهات والأفكار للتعبير عن نفسها بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو المهنية.
6. اللامركزية في الإدارة مما يفسح المجال أمام الجماهير لكي تشارك في إدارة شئون حياتها، وفتح الباب لكل الجهود والمساهمات التي تقدمها الجماهير.
7. زيادة المنظمات التطوعية ورفع مستوى فاعليتها حتى تغطي أكبر مساحة ممكنة تنتشر في كل مكان وفي كل نشاط، وأن يكون لها دور فاعل من خلال إتاحة صلاحيات أكثر لها مما يجعلها أكثر تأثير في خدمة المجتمع.

8. وجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، وكذلك الوسائل والأساليب المتنوعة لتقديم وعرض الآراء والأفكار والاقتراحات بوضوح تام وحرية كاملة، ومع توافر الأساليب والوسائل والأدوات التي تساعد على توصل هذه الأفكار والتي تضمن وصول هذه المشاركات لصانع القرار.

9. وجود القدرة الصالحة في كل موقع من مواقع العمل مما يستلزم التدقيق في اختيار القيادات، والتأكيد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فهذه القدرة الصالحة من شأنها أن تكون مشجعة وليست معوقة للمشاركة، كما يفترض فيها إيمانها بإمكانات الشباب ودوره في عملية التنمية

رابعاً- عناصر المشاركة السياسية:

1. الاهتمام السياسي:

ويتدرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

2. المعرفة السياسية:

والمقصود هنا المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى والشخصيات القومية كالوزراء.

3. التصويت السياسي:

ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.

4. المطالب السياسية:

وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

فالإنسان هو المخطط لتنمية وهو هدفها وهو المنفذ لبرامجها. فأن إدراك الإنسان لاحتياجاته الفعلية ووعيه بقضايا مجتمعه ورغبته في تغيير الظروف المعوقة للتنمية يدفعه إلى الإيمان بجذوى التنمية وبذل الجهود لإنجاح مخططاتها وأهدافها، كما أن متابعة الجماهير للقرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي بصدها يسعى لكشف أوجه القصور فيها، يساهم في تعديل السياسات، ويضمن تحقيق الفائدة القصوى لها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

تعد التنشئة السياسية من الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع السياسي باعتبار أن المجتمعات الإنسانية المختلفة تعتمد في وحدتها المحلية وتطورها على ما تستحوذ عليه من فهم مشترك وعام لتلك القيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع، التي تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع مميز عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى.

تقوم النظم السياسية المختلفة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية بوظيفة التنشئة السياسية، وذلك بقصد غرس القيم والمبادئ التي يدين بها النظام السياسي من جيل إلى آخر، فالتنشئة السياسية تهتم بالجذور الشخصية والاجتماعية للتوجهات السياسية. فالتنشئة السياسية هي عملية مركبة تعني من ناحية بنقل معلومات سياسية، قيم، ووجهات نظر الوالدين، المدرسين، دور

العبادة، الرفاق، وسائل الإعلام المختلفة لاسيما المرئي منها؛ وتشير من ناحية أخرى إلى نمو قدرة الطفل على فهم البيئة السياسية التي تعيش في إطارها.

أن التنشئة السياسية كعملية لا تتوقف أبداً، وعليه فإن الذات السياسية تتغير دائماً. فالعديد من خبرات الحياة العادية - الانخراط في جماعات وأدوار اجتماعية جديدة الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل البلد، الصعود والهبوط في السلم الاجتماعي والاقتصادي، الأبوة والأمومة، والعثور على عمل أو فقدانه، هذه الخبرات تعمل على تعديل وتغيير منظورنا السياسي، أما الخبرات الأكثر أهمية وجوهية، مثل الهجرة إلى بلد جديد أو التعرض لمعاناة الكساد والركود الاقتصادي أو الحرب، يمكن أن تؤدي إلى تغيير وتعديل التوجهات السياسية بشكل حاد وقوي.

خامساً - مقومات المشاركة السياسية:

1- التنشئة السياسية:

تتعدد وتتوحد التعريفات التي تتناول مفهوم التنشئة السياسية إذ يقصد (هربرت هايمان) تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكياً معه، ويعرف (كينيث لانجتون)، تعني التنشئة السياسية في أوسع معانيها "كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل إلى جيل" ويذهب (فريد جرنشتين) إلى أن التنشئة السياسية هي (التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم وأنماط السلوك السياسي وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد عبر مؤسسات المجتمع. ويقصد (نورمان اولر وتشارلز مانجتون) بالتنشئة السياسية (عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي من خلال الأسرة والمدرسة والتفاعل مع الحكومة والمواقف السياسية المختلفة).

تعرف التنشئة على المستوى الفردي بأنها تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد خلالها توجهاته السياسية الخاصة، معارفه، مشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي، أن التنشئة السياسية بمقوماتها وأنماطها ومراحلها، تنتقل عبر قنوات متعددة، سوف نتناول هذه القنوات على النحو الآتي:

أ- دور الأسرة:

للأسرة دور أولي وهام في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، وذلك أن الأسرة هي الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل حيث يولد وليس لديه أي ارتباط مسبق بأية أنماط سلوكية أو عادات اجتماعية بل إنه يبدأ في عملية التعلم منذ أيامه الأولى عن طريق من حوله في الأسرة، ويتدرجه في سن الطفولة تتغير الأنماط التي يتعلمها الطفل إلى أن تصل المستوى السياسي، أي الابتداء في تعلم الاتجاهات السياسية والأنماط السلوكية لأفراد الأسرة الكبار وذلك عن طريق التقليد (أي أن معظم ما يقوم الشخص من أعمال في المجتمعات الأساسية بالنسبة لمحبة الوالدين والتنافس والأهداف وغيرها تجد أصولها وجذورها في الأسرة (على شمش : 2011:63).

ب- دور التعليم:

تلعب المدرسة دوراً هاماً في ذلك من خلال السعي نحو إقامة تفاهم بين أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة واستقطابهم جميعاً حول مشاعر الولاء للنظام القائم، والإحساس بالوطنية والانتماء للمجتمع. وعلى الرغم من أن لعملية التنشئة السياسية، لاسيما على مستوى التعليم الرسمي، دوراً إيجابياً في دعم التماسك من خلال إكساب الأفراد قيماً ومعايير سياسية مقبولة ومعترفاً بها اجتماعياً، إلا أنها - وفي نفس الوقت - قد تميل إلى الإبقاء على تعزيز التفرقة القائمة بين الصفوة السياسية والجماهير، إما عن طريق وظيفتها التوجيهية ومثال ذلك ما تعنيه التربية للأفراد من أدوار يقومون بها في المجتمع، أو من خلال وظيفتها التقنية ويمثل ذلك

تقنين الجماعة لسلطة الصفوة بل وجعلها مشروعة، ويمكن أن يتقبلها ويرضخ لها الأفراد في المجتمع ومن ثم فإن نظم التعليم يمكن أن يكون عامل من عوامل عدم الاستقرار والتماسك بين الأفراد وخصوصا دول العالم الثالث، فهم يحرصون على وضع سياسة تربوية متضمنة الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من العملية التربوية، وإخضاع جميع المدارس سواء المدارس التابعة للدولة أو المدارس الخاصة للإشراف الحكومي، وذلك من أجل غاية وطنية قوية وهي: أن تسهم جميعها في تحقيق أهداف الدولة، وتنشئة الطلاب بالصورة التي رسمها النظام السياسي.

ج- جماعة الرفاق:

تعرف على أنها الجماعة التي تتكون من أصدقاء الطفل الذين يتقاربون في أعمارهم وميولهم وهواياتهم، ما أنها الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي، وقيمه في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكهم المختلفة. وجماعات الرفاق لها دور في التنشئة السياسية من خلال أعضائها أو الضغط عليهم ؛ ليعلموا وفق الاتجاهات وأنماط السلوك السياسي التي تقبلها الجماعة، فالفردي قد يصبح مهتما بالسياسة أو متابعة الأحداث السياسية لأن أحد أو بعض رفاقه المقربين يفعلون ذلك.

د- المؤسسة الدينية:

إن الأديان العالمية حاملة لقيم ثقافية وأخلاقية، وهي لها حتما مضامين سياسية تؤثر على العملية السياسية وعلى السياسة العامة. إن الزعماء الدينيين العظام اعتبروا أنفسهم معلمين، كما أن أتباعهم حاولوا تشكيل عملية تنشئة الأطفال من خلال التدريس ومن خلال تنشئة المهتمين من جميع الأعمار عن طريق الوعظ والنشاطات الدينية. ومع أن الذهاب إلى المعابد الدينية يختلف اختلافا كبيرا بين المجتمعات والأديان، فإن وجود هوية وتنظيمات دينية له تأثير فعال في معظم النظم السياسية.

هـ- وسائل الإعلام:

وسائل الإعلام.. لها دور فعال في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية فالإذاعات المسموعة والمرئية والصحف وغيرها من وسائل الإعلام تعمق الوعي السياسي وتجعل الفرد أكثر وعيا بمصيره ومصير مجتمعه، فوسائل الإعلام إحدى الأدوات التي تنقل المعلومات إلى الفرد، ونتيجة للنقد الهائل الذي حدث في مجال الاتصالات صار العالم قرية صغيرة. الصحف والإذاعة المسموعة والمرئية وغيرها من وسائل الإعلام تنقل عدة أنواع من الرسائل، التي تؤثر على التوجهات السياسية والمعلومات اليومية عن الأحداث السياسية، ووسائل الإعلام تعتبر عنصرا حاسما ومهما للدولة الحديثة.

المجتمعات السياسية الحديثة المندمجة لا تستطيع البقاء بدون وسائل إعلام واتصال واسعة وسريعة وموحدة. أن وسائل الإعلام تعتبر عنصرا حاسما ومهما للدولة الحديثة، فهي كذلك آلية أو وسيلة مهمة تنتقل من خلالها المجتمعات التقليدية نحو الحداثة والاندماج السياسي. نظرا لأن وسائل الإعلام تستطيع نشر الرسالة السياسية بشكل ثابت ومتتابع وفي نفس الوقت إلى عدد كبير من الناس، فإنها تستطيع أن تلعب دورا أساسيا في التحويل السريع للمجتمع.

و- جماعات المصالح:

إن المصالح التي تسعى جماعات المصالح إلى تحقيقها قد تنسم بالاستمرارية، عليه فإن الجماعة المصلحية تنظم نفسها على أساس ممارسة نشاط أو نشاطات متسمة بالاستمرارية؛ وقد لا تنسم هذه المصالح بالاستمرارية، ومن ثم فإن الجماعة تنظم أعمالها على أساس موسمي أو غير دائم والأفراد قد يسعون إلى تحقيق مصالحهم إما عن طريق جماعة مصلحة معينة بعد الانخراط في عضويتها والالتزام بمبادئها، أو عن طريق الاتصال المباشر بالجهات المعنية لتحقيق المصالح الخاصة.

ويتم تنظيم الجماعات المصلحية على أسس قبلية أو عنصرية أو قومية أو دينية أو على حسب طبيعة قضايا السياسة العامة التي تدافع عنها. وعادة، فإن أقوى وأكبر وأغني الجماعات المصلحية هي تلك الجماعات القائمة على أسس مهنية أو حرفية، لأن حياة ومهن ووظائف الرجال والنساء تتأثر بصورة فورية بسياسات وأفعال الحكومة.

يحدد ترومان (Truman) مفهوم مجموعة المصلحة بأنها (أي جماعة تقوم على أساس الاشتراك في عامل أو أكثر، ويكون لها مطالب معينة في مواجهة الجماعات الأخرى في المجتمع، تسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها، ولتعزيز أنماط سلوكها المعبرة ضمناً عن خصائصها المشتركة... ومن خلال التفاعل بين هذه الجماعات تبرز ردود فعل قائمة على عادات عامة متجددة، يمكن أن نسميها تقاليد أو أوضاع مشتركة هذه التقاليد تزود المشاركين في هذه الجماعات بنماذج مرجعية لتفسير الأحداث وأنماط السلوك المختلفة.

2- الاتصال السياسي:

الاتصال السياسي في أوسع معانيه، عبارة عن الطريقة أو الطرق التي يتم بموجبها انتقال البيانات والمعلومات من خلال المجتمع، ومن خلال الهياكل المختلفة وشبكات الاتصال الموجودة في إطار النظام السياسي. ويعتبر الاتصال السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، وهي وظيفة تشير بطبيعة الحال إلى أهمية الدور الذي يلعبه النظام السياسي، في مجال التزويد بالبيانات والمعلومات ذات العلاقة بأسس وقواعد اللعبة السياسية.

كما أن الاتصال السياسي يتعلق بكل ما له صلة باستقبال النظام السياسي للمعلومات والبيانات، أو ما يعرف بنظام التغذية العكسية، من البيئة المحيطة من خلال ما يعرف بالمدخلات وما تحوله من مطالب معارضة تأييد وموارد مختلفة. باختصار، إن النظام السياسي يصعب عليه، إن لم يستحيل عليه بالمرّة، ممارسة نشاطاته إذا لم يتوافر له نظام اتصالات، ويحدد جبرائيل الموند خمسة أنماط مختلفة لبنية وهيكلية وظيفة الاتصال السياسي التي تقوم بها كل النظم السياسية المختلفة، وهذه الأنماط هي على التوالي:

1. الاتصال المباشر غير الرسمي، ويطلق على هذا النمط عادة الاتصال المبدئي.
 2. الهياكل الاجتماعية غير السياسية، ويتم هذا النمط من الاتصالات عادة عن طريق الأسرة والجماعات الدينية والاقتصادية.
 3. هياكل المدخلات السياسية، وتتمثل في الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات الأخرى ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالعملية السياسية.
 4. هياكل المخرجات السياسية، وتتمثل بدورها في كل ما يتعلق بالبيروقراطية والسلطتين التشريعية والتنفيذية.
 5. وسائل الاتصال الجماهيري المتخصصة، التي من أمثلتها الصحافة، المجلات، الإذاعة المرئية وإذاعة المسموعة.
- إن توافر نظام الاتصالات الذي يربط النظام السياسي والإداري، بالظروف البيئية المحيطة ببعديها المحلي والدولي وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يضيف على النظام السياسي سمة النظام المفتوح نظراً لتغذية ردود الأفعال السلبية والإيجابية عبر قنوات التغذية العكسية إلى الظروف البيئية المحيطة، أن افتقار النظام السياسي إلى التغذية العكسية يضيف بدوره صفة أو سمة النظام المغلق نظراً لتجاهل النظام السياسي للظروف المحيطة بأبعادها وجوانبها المختلفة. وهناك ثلاثة أنواع من النتائج تترتب على الاتصال السياسي، هي على التوالي:

– نتائج الاتصال السياسي على مستوى النظام.

– نتائج الاتصال السياسي على مستوى عملية التحويل.

– نتائج الاتصال السياسي على مستوى السياسة.

ومن النتائج المترتبة على الاتصال السياسي على مستوى النظام ما يتعلق بالتغيير أو المحافظة على الثقافة السياسية والبنیان السياسي.

أما فيما يتعلق بنتائج الاتصال على مستوى عملية التحويل، فإنها تتعلق بتوفير أو عدم توفير البيانات والمعلومات اللازمة المتعلقة بتوصيل مطالب الأفراد أو المواطنين من وإلى النظام السياسي، لكي يأخذها في الاعتبار عند إقرار السياسة العامة. وأخيرا وليس آخرا، فإن من النتائج المترتبة على الاتصال السياسي على مستوى السياسة ما يتعلق بمسألة تشويه البيانات والمعلومات التي تصل إلى صانعي القرار، إلى جانب تشويه البيانات والمعلومات المرتبطة بمرحلة تنفيذ السياسة العامة. ويساهم الجهاز البيروقراطي الذي يلعب دورا حاسما في مراحل تشكيل وتنفيذ وتقويم السياسة العامة، دورا ملحوظا في تشويه البيانات والمعلومات. على اعتبار أنه يقدم البيانات والمعلومات اللازمة إلى صانعي القرار من ناحية، وعلى اعتبار أنه الجهاز المكلف بتنفيذ السياسة العامة في إطار الإمكانيات المتاحة من ناحية أخرى.

3- النخب السياسية:

إن استخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه وتعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد الأذكياء، فضلا عن ذلك وجدت مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت بشكل أو بآخر عن النخبة، حيث كانت تستخدم قديما لإعلاء شأن الذات الجماعية مثال شعب الله المختار، أو للإشارة إلى وضع مميز داخل التركيبة الاجتماعية نفسها.

وينظر إلى النخبة السياسية Political elite عادة بدلالة (الفئة الحاكمة) ويرتبط وجودها في تحليل آلية عمل النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل آخر علاقة القوة بين الحكام والمحكومين. وتعرف النخبة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في مجتمعاتهم ومؤشر هذا التميز في الأدوار هو تأثيرهم البالغ والهام على مجريات الأمور وتوجيهها واتخاذ القرارات التي تؤثر في مختلف مجالات المجتمع.

وتأتي النخبة السياسية كمفهوم حاول المختصون من خلاله تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة، تعيش في إطار النظام السياسي وتمارس نمطا من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذا إن الحاكم الفرد (عمليا) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بفردة دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية (النخبة السياسية).

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن مفهوم المشاركة هو واحد من المفاهيم السياسية التي ارتبطت بظهور النظم الديمقراطية منذ فترات قديمة جدا على اعتبار أن المشاركة تلعب دور كبير في تعزيز نظام الحكم وتأكيد شرعيته السياسية وهناك متطلبات تعزز من مشاركة الأفراد في الحياة السياسية وهي تتمثل في الآتي:-

1. الشعور بالانتماء للوطن، وإحساس المواطنين بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع تمثل واجبا تفرضه العضوية في هذا الوطن.

2. وضوح السياسات العامة وذلك يتأتى من خلال الإعلام الجيد عن الخطط والأهداف ومدى مواظمتها لاحتياجات المواطنين.

3. ارتفاع مستوى وعي الجماهير بإبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ويكتسب هذا الوعي: إما عن طريق سعي الأفراد لبلوغ هذه القدر المطلوب من المعرفة، أو عن طريق الوسائل المختلفة لتكوين الرأي العام داخل

المجتمع مثل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الإعلام والثقافة والتعليم أو المؤسسات غير الحكومية، كالتقانات المهنية والعمالية والجمعيات الخاصة، والاتحادات... بالإضافة إلى الأحزاب السياسية.

4. الإيمان بجدوى المشاركة: إحساس المواطن بأهمية المشاركة وفاعلية هذه المشاركة وسرعة استجابة المسؤولين، وبعث من شعوره مشاركته ومردودها المباشر على تحسين صورة حياته وحياة الآخرين داخل المجتمع.

المراجع

- 1- الوافي، نوري إبراهيم 2010، علم الاجتماع السياسي، (بنغازي: مطبعة المتحدة للدعاية والإعلان
- 2- البسام، صادق محمد وآخرون 1994، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي جامعة الكويت وزارة الإعلام الكويت
- 3- النويهي، آية عبدالله أحمد، آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) الموقع <https://democraticac.de/2014>
- 5- الموند، جبرائيل 1996، السياسة المقارنة - إطار نظري، نقله إلي العربية محمد زاهي المغربي، ط 1، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس
- 6- شلبي، أحمد 2012، العلوم السياسية " وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة"، (الإسكندرية: الناشر المكتب العربي الحديث)
- 7- شمش، علي محمد، العلوم السياسية، ط 7، (بنغازي، مطبعة المتحدة)